فرغ الحاي فعلما اذا كان قد طاف طواف الافاضة فكيف يتاتى له صوم الثلاثة
في الحج وكذلك اذا ترك الاحرام بالعمرة من الميقات اذ لا حج بل المتوجود في هذه
الصورة عمرة وكذا اذا ترك طواف الوداع لانه واجب مستقل ولذا قال بعضهم
والصوم في الحج لبعض الصور ممتنع كالصوم للمعتمر
وصوم تارك المبيتين معا والرمي او صوم الذي ما ودعا
فيجب صوم الثلاثة بعد ايام التشريق فيما اذا ترك الرمي والمبيت
لانه وقت امكانه الصوم بعد الوجوب وقال البلقيني في فتاويه
ان صومها في طواف الوداع يكون بعد وصوله الى حيث يتقرر عليه
الدم فان صامها كذلك فاداء والا فقضاء اي اذا صامها بعد وصوله
لمحل لا يمكنه فيه الرجوع لطواف الوداع واما القادر على الدم فيرسله
للحرم ليذبح فيه فليتامل وتستحب اي الثلاثة ايام اي صومها
قبل يوم عرفة قال قبل سادس ذي الحجة صادق بما اذا احرم ليلا
فيصوم السادس وتاليه ولا يجوز صومها في يوم اي صوم شيء
منها لان صوم جميعها لا يتاتى في يوم واحد فلا اعتراض على التامل
ويجوز ان لا يحج في هذا العام اي ولانه يجوز الخ فلا يلزم دم فهو جزء
من العلة قبله كما قاله قل وسن للمتمتع اي بالدم لانتفائه في هذه
العلة انما تناسب تسمية يوم النقلة والمناسبة تسمية يوم التروية
ان يقال لتروي بهم المافله اسما قول المص وسبعة بالجر عطفا على و المناسبة
ثلاثة والمجموع بدل من عشرة ايام ولكن اعربنا كلا فاعراب المجموع اي
لان المجموع من حيث هو لا اعراب له واعراب احدهما اتم كما هو مبين والعلة
في النحو والتغاير اعراب المتن اللفظي حيث نصب سبعة وذلك
معيب فان اراد الاقامة بمكة اي مع الاستيطان المار في الجمعة
او قضاء اي بالنسبة للثلاثة لا للسبعة اذ السبعة لا اخر وقتها
او يتصور فيما لو صامها وليه عنه بعد موته او هو بالنسبة للمجموع
اهـ مرحومي صام بها اي بمكة فان كان قد اخر الثلاثة ايضا لزمه
ان يفرق بينها وبين السبعة بار بعة ايام قال لانه كما للنص المار

بان

بان اتحد الزمان اي زمان الازالة والمكان اي محل الازالة وهل المراد
به الراس مثلا او المراد به محل الحالق قال ن زاما اذا اختلف محل الازالة
او زمنها عرفا فيجب في كل شعرة او بعضها مد والظهر انه كذلك ولو اخذ
من شعرة واحدة شيأ ثم شيأ ثم شيأ فان انقطع الزمان فثلاثة امداد
وان تواصل فكالشعرة الواحدة فان شقها نصفين فلاثنين كما هو
الظاهر من تعبيرهم بالازالة م ر ولا يعتبر جميعه اي قص جميع
الاظفار ولا نتف جميع الشعر وهو اي جميع ما ذكر من العلم والعمد
وهو منتف فيهما اي الناسي والجاهل على ان الجاري على الخ اي
فالحكم الشرعي من عدم وجوبها عليهم مخالف للقواعد التام
اي فلو نتف في نومه لحيته فلا شيء عليه او موول بان المحرض اضاع
اي بالنسبة للبس والحق المحبة تعلم انه المعتمد وان ما استظهره
ض اصح اصله اصوع ابدل من واوه همزة مضمومة فصار
اصؤع ثم قدمت على الصاد فصار اأصع وثقلت ضمة الهمزة الى
الصاد فسكنت الهمزة فصار اصع وقلبت الفا فصار اصع ففيه
اربعة اعمال اذ الاحصار بمجرده لا يوجب الهدي بل انما يوجبه
التحلل بعد الاحصار والاذن ضاق الوقت عن الوصول الى
عرفات فالاولى التعجيل لخوف الفوات اي لانه اذا فاته الحج وهو محرم
لزمه القضاء وان تحلل بعمل عمرة بخلاف ما اذا كان حلالا لا يخوف
الفوات اي فوات الوقوف بعرفة حال احرامه فيلزمه الاعادة
كما في شرح المنهج ولا حاجة لما كتبه بعضهم وهو لعل المراد فوات
الهدي اذ الغرض انه ممنوع من اتمام النسك فالشرط فيه لا اي
فيلغو نفي الهدي ايضا وهذا بخلاف المرض فانه لما اعتبر الشرط
فيه اعتبر فيه نفي الهدي ايضا لم يلزمه كما هو ظاهره انه لا يلزمه الحلق
ايضا وحاصل ما ذكر ان المرض ونحوه لا يبيح التحلل بدون شرط
اما اذا شرط جاز التحلل به ثم هو تارة يشترط التحلل بنفس المرض

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)